AL HIKMAH RESEARCH & PUBLICATION CENTRE
Al-Hikmah International Journal for Islamic Studies & Human Sciences
E-ISSN: 2637-0581

مجلة الحكمة العالمية
للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية
العدد 9، الرقم 2، مايو 2026
E-ISSN: 2637-0581

تطوير الأوضاع الاقتصادية والمالية في عهد الخلفاء الراشدين

The Development of Economic and Financial Conditions during The Era of The Rightly Guided Caliphs

Saheed Ismail Alamu
Universiti Sultan Zainal Abidin Terengganu, Malaysia.
ismailabiola10@gmail.co

Engku Muhammad Tajuddin Engku Ali
Universiti Sultan Zainal Abidin Terengganu, Malaysia.
emtajuddin@unisza.edu.my

Article Progress

Received: 14 Mar 2026
Revised : 31 April 2026
Accepted: 20 May 2026

* Corresponding Authors:

Saheed Ismail Alamu

E-mail: *ismailabiola10@gmail.co*

ملخص البحث

فقد جاء هذا البحث بعنوان تطوير الأوضاع الاقتصادية والمالية في عهد الخلفاء الراشدين ويهدف إلى بيان الأسس التي قام عليها الخلفاء الراشدون في تطوير الأوضاع الاقتصادية والمالية، وكذلك في بيان المنهج المالي العام في عهدهم. تتمثل مشكلة البحث في دراسة تطوير الأوضاع الاقتصادية والمالية في ذلك العهد حيث كان الاقتصاد الإسلامي في عهد الخلفاء الراشدين قائم على الهدي القرآني والسنة النبوية الشريفة حتى يتمكن تطبيقها في اقتصاديات الحديثة، حيث لن يصلح اقتصادنا إلا بما صلح به أوله. يعتمد البحث على "المنهج الوصفي"، الذي يعد من أبرز المنهجيات البحثية لقدرته على كشف سمات الظواهر الأدبية وتحليل عناصرها بدقة وموضوعية. تكمن أهمية هذا المنهج في أنه لا يقتصر على مجرد جمع البيانات وصفياً، بل يتجاوز ذلك إلى التشخيص والتحليل والربط والتفسير. وهذا أمر طبيعي لأن الوصف هو الأساس الجوهري لتوضيح أي فكرة أو دراسة أو موضوع عام في جميع البحوث. واتبعت الدراسة أيضاً المنهج التاريخي القائم على البحث، بالإضافة إلى المنهجين الاستقرائي والاستنتاجي. توصلت الدراسة إلى النتائج والتوصيات أن الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم قاموا بتطوير المؤسسة المالية وتنظيم القواعد والمبادئ وزيادة الموارد وترشيد الإنفاق، وظهور دور النشاط الاقتصادي والمالي الذاتي في

عهدهم. ومن أهم التوصيات: يوصي الباحث باتباع سياسات وتنظيمات الخلفاء الراشدين في تطوير الاقتصاد الإسلامي فلن يصلح اقتصادنا إلا بما صلح به أوله.

الكلمات الافتتاحية: تطوير، الأوضاع، الاقتصادية، المالية، عهد، الخلفاء الراشدين.

ABSTRACT

This research, entitled " The Development of Economic and Financial Conditions During the Era of the Rightly Guided Caliphs" aims to elucidate the foundations upon which the Rightly Guided Caliphs built their economic and financial development, as well as to outline the general financial approach of their era. The research problem lies in studying the development of economic and financial conditions during that period, where the Islamic economy was based on the guidance of the Quran and the Prophetic Sunnah, so that it can be applied to modern economics. Indeed, our economy will only be reformed by the same principles that reformed its early stages. The research employs the descriptive method, which is considered one of the most prominent research methodologies due to its ability to reveal the characteristics of literary phenomena and analyze their elements with precision and objectivity. The importance of this method lies in the fact that it is not limited to merely collecting data descriptively, but extends to diagnosis, analysis, correlation, and interpretation. This is natural, as description is the essential basis for clarifying any idea, study, or general topic in all research. The study also follows the historical method based on research, in addition to the inductive and deductive methods. The study concluded that the Rightly Guided Caliphs (may God be pleased with them) developed the financial system, organized its rules and principles, increased resources, and rationalized spending, leading to the emergence of self-reliant economic and financial activity during their era. Among the most important recommendations is that the researcher advises following the policies and regulations of the Rightly Guided Caliphs in developing the Islamic economy, as our economy will only be reformed by the same methods that reformed its early generations.

Keywords: Development, Economic, Financial, Conditions, Era, Guided Caliphs.

المقدمة

عهد الخلفاء الراشدين هي الفترة الذهبية في تاريخ الدولة الإسلامية بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم، وقد تولى أربعة من الصحابة الكرام قيادة المسلمين بالشورى، وهم: أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب، وقد تميزت هذه الفترة بالعدل والزهد وتداول السلطة بين المسلمين بسهولة، والحكم بالشورى، وإرساء دعائم الدولة الإسلامية وغيرها من الشؤن سواء كانت الدينية أو الدنيوية. والاقتصاد الإسلامي في العهد النبوي والخلفاء الراشدون يمثل النموذج الأول لتطبيقات الاقتصاد الإسلامي والأكثر تعبيراً عن مقاصده والأكثر تحقيقاً لأهدافه وغاياته، حيث شملت تلك التطبيقات كافة الأنشطة الاقتصادية والمالية وما يرتبط بها من معاملات، وذلك وفقاً للضوابط الشرعية المنظمة لتلك الأنشطة والحاكمة لتلك المعاملات. وفي عهدهم لم يكن الهدف الاقتصادي في هذا مقتصرًا على جمع الأموال أو تكديس الثروات، بل تركزت الفلسفة المالية للخلافة حول مفهوم "الاستخلاف"، حيث يعد أموال الدولة ملكًا عامًا لجميع المسلمين، والخليفة ليس إلا حارسًا وأمينًا على توزيعها بالعدل. وكل عهد في هذه العهود الأربعة له دور ملموس في تطوير الاقتصادي والمالي وبالأخص بالذكر عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه حيث كثرت فيه الفتوحات فزادت أموال الفيئ والغنائم والخراج عما كانت عليه في عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه وذلك بسبب توسع المناطق المفتوحة المتمتعة بموارد اقتصادية كبيرة، وعناية قادة الفرس والروم بمظاهر الأبهة والعظمة حيث حاز المسلمون منهم أموالاً كثيرة مما دفع إلى إحداث ثورة تنظيمية غير مسبوقة في التاريخ الإسلامي.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في دراسة تطوير الأوضاع الاقتصادية والمالية في ذلك العهد حيث كان الاقتصاد الإسلامي في عهد الخلفاء الراشدين قائم على الهدي القرآني والسنة النبوية الشريفة. وتشكل الدراسة أيضا إلى دراسة اقتصادية تاريخية المتعلقة بواحدة من أفضل عهود الإسلام حتى نتمكن من تطبيقاتها في اقتصاديات الحديثة حيث لن يصلح اقتصادنا إلا بما صلح به أوله لأن الشرع صالح لكل الأزمنة والأمكنة. ومن هذا المنطلق يثير موضوع البحث العديد من التساؤلات، ما هي الأسس التي قام عليها الخلفاء الراشدون في تطوير الأوضاع الاقتصادية والمالية؟ ما المنهج المالي العام في تطوير الأوضاع الاقتصادية والمالية في عهدهم؟ وما هي الأنشطة الاقتصادية والمالية في عهد الخلفاء الراشدين؟. ما دور الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم في التمكين للاقتصاد الإسلامي؟

أهداف البحث:

- بيان الأسس التي قام عليها الخلفاء الراشدون في تطوير الأوضاع الاقتصادية والمالية.
- بيان المنهج المالي العام في تطوير الأوضاع الاقتصادية والمالية في عهدهم.
- الوقوف على الأنشطة الاقتصادية والمالية في عهد الخلفاء الراشدين.
- إبراز دور الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم في التمكين للاقتصاد الإسلامي من خلال التطبيقات القائمة على الشرع والهدى النبوي الشريف.

منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي الذي يُعدّ من أبرز المنهجيات البحثية لقدرته على كشف سمات الظواهر الأدبية وتحليل عناصرها بدقة وموضوعية. تكمن أهمية هذا المنهج في أنه لا يقتصر على مجرد جمع البيانات وصفياً، بل يتجاوز ذلك إلى التشخيص والتحليل والربط والتفسير. وهذا أمر طبيعي لأن الوصف هو الأساس الجوهري لتوضيح أي فكرة أو دراسة أو موضوع عام في جميع البحوث. يقول الدكتور أحمد إبراهيم: "لا يقتصر المنهج الوصفي على جمع البيانات الوصفية حول ظاهرة ما، بل يتجاوز ذلك إلى محاولة تشخيص

هذه البيانات وتحليلها وربطها وتفسيرها، وتصنيفها وقياسها، وشرح نوع العلاقة بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها، واستخلاص النتائج منها". واتبعت الدراسة أيضاً المنهج التاريخي القائم على البحث، بالإضافة إلى المنهجين الاستقرائي والاستنتاجي.

الدراسات السابقة:

وقف الباحث على عدد من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث؛ وذلك على النحو التالي:

الدراسة الأولى: دراسة جريبة بن أحمد بن سنان، (1424هـ،) الفقه الاقتصادي لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه. تناول البحث الفقه الاقتصادي لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب من حيث قوة استنباطه، رضي الله عنه وفقهه وموقفه في بعض الأحكام الفقهية.

الدراسة الثانية: دراسة نورة بنت الشيخ عبد الملك آل الشيخ، (1403) الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المدينة المنورة في صدر الإسلام. تطرقت الدراسة إلى الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المدينة المنورة في صدر الإسلام، وهي دراسة تاريخية حيث استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، وتوصلت إلى عدة النتائج، من أهمها ما يلي: 1 – كانت الأحوال الاجتماعية والاقتصادية في المدينة المنورة في صدر الإسلام محكومة ومنضبطة بضوابط الإسلام. 2 – إن الزراعة كانت عماد الحياة الاقتصادية في المدينة.

تطوير الأوضاع الاقتصادية في عهد الخليفة الراشد أبي بكر الصديق رضي الله عنه:

كانت أصول المالية العامة لخليفة الراشد أبي بكر رضي الله عنه أساساً ومبدأً وأصلاً عظيماً في المالية العامة للدولة الإسلامية سواء كان في عهد التأسيس بمكة , أو في عهد ما بعد الهجرة التي كان له فيها بصمة بارزة وثابتة بنص كتاب الله قال تعالى:إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ

مَعَنَا ۖ فَأَنزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَىٰ ۗ وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا ۗ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيم (سورة التوبة آية 40)."

فإن أبا بكر رضي الله عنه قد نصر رسول الله في هجرته بتهيئة الرواحل التي هاجرا عليها , كما أنفق على سفرهما واستئجار الخبير للطريق. كما ساهم أبوبكر رضي الله عنه بماله الخاص في الدعوة إلى الله ونصرة وعزة دينه , ومن قبل الهجرة حمى ضعفاء المسلمين بماله , فقد أنفق أربعين ألف درهم لله. (عامر جلعوط, ص 7)

المنهج المالي العام لأبي بكر الصديق الذي أدى إلى تطور الأوضاع الاقتصادية في عصره.

1- **أصول المالية العامة في عهده:** بعد تولية الخليفة الراشد أبي بكر الصديق رضي الله عنه الخلافة خطب الناس فحمد الله وأثنى عليه بما هو أهله. ثم قال: أما بعد أيها الناس فإني قد وليت عليكم ولست بخيركم فإن أحسنت فأعينوني، وإن أسأت فقوموني. الصدق أمانة، والكذب خيانة، والضعيف منكم قوى عندي حتى أزيح علته إن شاء الله، والقوي فيكم ضعيف عندي حتى آخذ منه الحق إن شاء الله، لا يدع قوم الجهاد في سبيل الله إلا ضربهم الله بالذل، ولا يشيع قوم قط الفاحشة إلا عمهم الله بالبلاء، أطيعوني ما أطعت الله ورسوله فإذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم، قوموا إلى صلاتكم يرحمكم الله. (ابن كثير , (248/5).

فأصول المالية العامة في عصره تعتمد على الآتي:

- الصدق والأمانة وهي أصل كل فعل ودورها في أصول المالية لا تعد , وكل من ليس له الصدق والأمانة سيمتد يده إلى المال وأخذ الحقوق من أهلها فيفسد الوضع الاقتصادي.
- تعتمد على القوة في أخذ الحقوق فكثير من الناس إذا اعتدى على المال العام وغيره لا يرتدع إلاّ بالقوة.

- أن الجهاد سبب في قوة الإمام وقوته المادية , إذ كثير من موارد الدولة لا تأتي إلا من الجهاد كالغنيمة والفيئ وغيرهما.
- اشتراك الأمة في معالجة خطأ الخليفة بنصحه وتوضيح السياسة الصحيحة له وعونه في مواجهة الفساد.

2- براءة الذمة المالية لبيت مال المسلمين : الخليفة الراشد أبي بكر الصديق رضي الله أظهر بياناً مخصوصاً ووافياً لاستبراء الذمم المالية المترتبة على الرسول صلى الله عليه وسلم في عهده الممثل للشخصية المعنوية لبيت مال المسلمين , فطلب من كان له عند الرسول صلى الله عليه وسلم عدة ليفي بوفائه صلى الله عليه وسلم ويُقضَى عدته إذ هو الخليفة والمتبع لسيرته والقائم بالتنفيذ وصاياه, قال أبوبكر رضي الله عنه (من كانت له عند رسول الله صلى الله عليه وسلم عدة فليأتني) كما كان في حديث جابر رضي الله عنه (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهم قال لما مات النبي صلى الله عليه وسلم جاء أبو بكر رضي الله عنه مال من قبل العلاء بن الحضرمي فقال أبو بكر من كان له على النبي صلى الله عليه وسلم دين أو كانت له قبله عدة (ابن منظور (462/3) فليأتنا قال جابر فقلت وعدني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعطيني هكذا وهكذا وهكذا فبسط يديه ثلاث مرات قال جابر فعد في يدي خمس مائة ثم خمس مائة ثم خمس مائة) (البخاري , 180/3، رقم 2683). لولا أن إنجاز الوعد أمر مرغوب ومندوب إليه لما التزم أبو بكر رضي الله عنه بذلك بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ، وقيل : إن ذلك من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم فلذلك دفع أبو بكر رضي الله عنه إلى جابر ما كان وعده رسول الله صلى الله عليه وسلم له (الغيتابي , (121/12).

3 – توريث حصص رسول الله لبيت مال المسلمين: الحصص رسول ما ذكرها الله تعالى في سياق الحديث عن الغنائم والفيئ (عامر جلعوط, ص8). وهذا يعني رد ما كان للحاكم بسبب حكمه أن يرد فلا يورث.

كان الخليفة الراشد أبي بكر الصديق رضي الله عنه قام بإدخال سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد موته إلى بيت مال المسلمين , وتم تخصيصه لإنفاق على الخيل والعدة في سبيل الله (عامر جلعوط , ص8), ثم أرسلت إليه فاطمة رضي الله عنها كما كان في حديث أبي الطفيل قالت : (يا خليفة رسول الله انت ورثت رسول الله أم أهله ؟ قال بل أهله, قالت : فما بال سهم النبي صلى الله عليه وسلم . قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (إن الله عزوجل إذا أطعم نبياً طعمة ثم قبضه جعله للذي يقوم بعده) فأرى رده على المسلمين , قالت فأنت وما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم) (أبي يعلى (40/1). وهذا أصل هام في عدم التعدي لحقوق الدولة , إذ أن مثل هذه الأموال يأخذها ورثة الحاكم وهي ليست له وإنما أخذها بسبب الحكم (عن أبي حميد الساعدي قال استعمل النبي صلى الله عليه وسلم رجلا من بني أسد يقال له ابن الأتبية على صدقة فلما قدم قال هذا لكم وهذا أهدي لي فقام النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر قال سفيان أيضا فصعد المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال ما بال العامل نبعثه فيأتي يقول هذا لك وهذا لي فهلا جلس في بيت أبيه وأمه فينظر أيهدى له أم لا والذي نفسي بيده لا يأتي بشيء إلا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبته إن كان بعيراً له رغاء أو بقرة لها خوار أو شاة تيعر ثم رفع يديه حتى رأينا عفرتي إبطيه ألا هل بلغت ثلاثا قال سفيان قصه علينا الزهري وزاد هشام عن أبيه عن أبي حميد قال سمع أذناي وأبصرته عيني وسلوا زيد بن ثابت فإنه سمعه معي ولم يقل الزهري سمع أذني خوار صوت والجؤار من تجأرون كصوت البقرة (البخاري، 70/9 , رقم 7174).

4- حفظ المال العام وتوزيعه العادل العاجل: كان الخليفة الراشد أبي بكر الصديق رضي الله عنه أول من جعل بيتاً للمال في عهده وقد جعله في السّنح ليس يحرسه أحد، فقيل له: ألا تجعل عليه من يحرسه؟ قال: عليه قفل، فكان يعطي ما فيه حتى يفرغ (السيوطي , (64/1).

5- موارد الغنائم والفيء في عهده : كانت الفتوحات في عهده أتت بغنائم كثيرة، حيث بدأ الحصول على الغنائم مع حروب أصحاب الردة، وخاصة في عقبة معركة اليمامة، ومن حرص أبي بكر الصديق رضي الله عنه أن تكون الفتوحات الإسلامية محمّلة بالرحمة واللين والرفق , فكان يوصي الجيش قبل مغادرته بكل ما هو خير للأمة وللبلاد إلى أن يتم فتحها ويكون ملكاً للمسلمين، ومن الوصية التي أوصى بها جيش أسامة بن زيد رضي الله عنه تنفيذاً لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله: (لا تعقروا نخلاً، ولا تحرّقوه، ولا تقطعوا شجرة مثمرة، ولا تذبحوا شاة ولا بقرة إلا للأكل وإذا قرّب عليكم طعام فاذكروا اسم الله....). (عامر جلعوط, ص 12).

تطوير الأوضاع الاقتصادية والمالية في عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه:

تم انتقال الخلافة من بعد الخليفة الراشد أبي بكر الصديق رضي الله عنه في مرضه الذي مات فيه لعمر بن الخطاب رضي الله عنه بعد استشاره لكبار الصحابة ممن مات ورسول الله عنهم راض مثل عبد الرحمن بن عوف , ثم أرسل إلى عثمان بن عفان رضي الله عنه واستشاره فرداً, وبعد ذلك دخل عليه طلحة بن عبيد الله فقال: استخلفت على الناس عمر بن الخطاب, وقد رأيت ما يلقي الناس منه وأنت معه فكيف إذا خلا بهم وأنت لاق ربك فسألك عن رعيتك؟ فقال أبو بكر: وكان مضطجعاً أجلسوني فأجلسوه , فقال لطلحة: (أبالله تخوفني إذا لقيت الله ربي فسألني قلت: استخلفت على أهلك خير أهلك). (ابن الأثير , (267/2) ثم مات أبوبكر رضي الله عنه وبايع الصحابة عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

المنهج المالي العام لهذا لعمر بن الخطاب الذي أدى إلى تطور الأوضاع الاقتصادية في عصره.

1- **تسليم أمور المال في عهده:** مات أبو بكر الصديق رضي الله عنه، وتولى الخلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه بدعوة الأُمناء، ودخل بهم إلى بيت مال المسلمين، ومعه

عبد الرحمن بن عوف وعثمان بن عفان رضي الله عنهم، ففتحوا بيت مال المسلمين فلم يجدوا فيه ديناراً، ولا درهماً (السيوطي, ص 64) ، ووجدوا خيشة للمال فنفضت فوجدوا فيها درهماً، فترحموا على أبي بكر رضي الله عنه. وكان بالمدينة وزّان على عهد رسول الله صلى الله عيه وسلم، وكان يزن ما كان عند أبي بكر من مال فسُئل الوزّان: كم بلغ ذلك المال، الذي ورد على أبي بكر؟ قال: مئتي ألف (عامر جلعوط, ص 20).

2- ضبط أمور المالية العامة في عهده: كثر المال بشكل كبير في هذا العهد حيث كان أساساً ومبدءاً واضحاً لبيت مال المسلمين، وكان مما يؤكد على ذلك هو ما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قدمت على عمر بن الخطاب من عند أبي موسى الأشعري بثمانمائة ألف درهم، فقال لي: " بماذا قدمت؟ " قلت: قدمت بثمانمائة ألف درهم , فقال: " إنما قدمت بثمانين ألف درهم " , قلت: بل قدمت بثمانمائة ألف درهم، قال: " ألم أقل لك إنك يمان أحمق، إنما قدمت بثمانين ألف درهم، فكم ثمانمائة ألف؟ " فعددت مائة ألف ومائة ألف حتى عددت ثمانمائة ألف، قال: " أطيب؟ ويلك " قلت: نعم، قال: فبات عمر ليلته أرقا، حتى إذا نودي بصلاة الصبح قالت له امرأته: يا أمير المؤمنين، ما نمت الليلة، قال: كيف ينام عمر بن الخطاب وقد جاء الناس ما لم يكن يأتيهم مثله منذ كان الإسلام، فما يؤمن عمر لو هلك وذلك المال عنده فلم يضعه في حقه. فلما صلى الصبح اجتمع إليه نفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال لهم: " إنه قد جاء الناس الليلة ما لم يكن يأتيهم منذ كان الإسلام , وقد رأيت رأيا فأشيروا علي، رأيت أن أكيل للناس بالمكيال " , فقالوا: لا تفعل يا أمير المؤمنين؛ إن الناس يدخلون في الإسلام ويكثر المال، ولكن أعطهم على كتاب، فكلما كثر الناس وكثر المال أعطيتهم عليه، قال: " فأشيروا علي بمن أبدأ منهم " , قالوا: بك يا أمير المؤمنين؛ إنك ولي ذلك , ومنهم من قال: أمير المؤمنين أعلم، قال: " لا، ولكن أبدأ برسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم الأقرب فالأقرب إليه ". فوضع الديوان على ذلك قال عبيد الله: بدأ بهاشم

والمطلب فأعطاهم جميعا، ثم أعطى بني عبد شمس، ثم بني نوفل بن عبد مناف، وإنما بدأ ببني عبد شمس؛ أنه كان أخا هاشم لأمه. قال عبيد الله: أول من فرق بين بني هاشم وبني المطلب في الدعوة عبد الملك، فذكر في ذلك قصة (البيهقي , 591/6، رقم 13070).

3- معالجة الأزمات في عهده: برع أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه بإدارته للأزمة الاقتصادية في عام الرمادة أو المجاعة، حيث تعتبر سياسته نموذجاً تأصيلياً في التعامل مع المصائب التي تصيب الأمة عبر العصور حيث أمر بمعالجة الأزمة بما يلي:

- مساواة عمر بن الخطاب رضي الله عنه مع الرعية في الأطعمة والكساء: أصابت الناس في إمارة عمر رضي الله عنه سنة بالمدينة وما حولها، فكانت تسفى إذا ريحت ترابا كالرماد، فسمي ذلك العام عام الرمادة، فآلى عمر ألا يذوق سمنا ولا لبنا ولا لحما حتى يحيى الناس من أول الحيا، فكان بذلك حتى أحيا الناس من أول الحيا (الطبري , 98/2).
- توزيع الطعام وإشرافه له : استخدم أمير المؤمنين الرواحل كطعام، وقام بمتابعة مستمرة للأزمة الاقتصادية حتى نهايتها : (روي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنفق على أهل الرمادة حتى وقع مطر، فترحلوا، فخرج إليهم عمر رضي الله عنه راكبا فرساً فنظر إليهم وهم يترحلون بظعائنهم فدمعت عيناه فقال رجل من بني محارب بن خصفة أشهد أنها انحسرت عنك ولست بابن أمة، فقال له عمر رضي الله عنه: ويلك ذلك لو كنت أنفقت عليهم من مالي أو من مال الخطاب إنما أنفقت عليهم من مال الله عز و جل) (البيهقي, 581/6 , رقم 13033).
- التوجه على الأمصار وإلى الأرياف بالمدينة: كانت معاونة السلمين بعضهم لبعض في كل الأحوال هو من قبيل فعل الخير، وهذا في الأحوال العادية فكيف في أوقات الأزمات؟ لذا كتب عمر رضي الله عنه إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنه بإمارة البصرة , وبأن يسير إلى كور الأهواز صلحاً وعنوة، فوظف عمر عليها

(10,400,000) درهم عشرة ملايين وأربعمائة ألف (عامر جلعوط, ص 23)، وجاء أبو عبيدة بأربعة آلاف راحلة من الطعام، وأصلح عمرو بن العاص بحر القلزم وأرسل فيه الطعام من مصر فرخص السعر. (ابن خلدون, 554/2).

- – تأخير دفع الزكاة وإيقاف حد السرقة في ذلك العام (ابن مفلح 242/4): ومما يؤكد على ذلك كان غلمان حاطب بن أبي بلتعة سرق في عام الرمادة ناقة لرجل مزني فنحروها، وأكلوها، ورفع الأمر إلى الأمير عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فطلب الغلمان فاعترفوا أنهم سرقوها من حرز، وهم عقلاء ومكلفون، ولم يدعوا ضرورة ملجئة للسرقة، فأمر كثير بن الصلت أن يقطع أيديهم ولكنه وهو يعيش عام الرمادة ويرى حال الناس التمس لهم عذراً فقال لمولاهم: إني أراك تجيعهم؟ واكتفى بذلك، وأوقف القطع، وأمر للمزني بثمن ناقته مضاعفة (800 درهم)، فقد درء الحد عنهم للضرورة. (عامر جلعوط, ص23–24).

4– الاستثمار للأموال الفائضة: يقصد بالاستثمار التوظيف الفعلي الموجه للمال الفائض عن الحاجة بشكل مباشر أو غير مباشر في نشاط اقتصادي لا يتعارض مع مبادئ الشرع ومقاصده, وذلك بغية الحصول على عائد منه يستعين به الفرد أو الجماعة على القيام بمهمة الخلافة لله وعمارة الكون (محمد نزار , ص 277). كان الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه أجاز الاستثمار المالي بعد أن حدث فعلياً, ومما يدل على ذلك هو ما روي مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه أنه قال : (خرج عبد الله بن عمر وعبيد الله بن عمررضى الله عنهم في جيش الى العراق، فلما قفلا مرّا على أبي موسى الأشعري رضى الله عنه وهو أمير البصرة فرحب بهما وسهّل، ثم قال: لو أقدر لكما على أمر أنفعكما به لفعلت. ثم قال: بلى، هاهنا مال من مال الله أريد أن أبعث به إلى أمير المؤمنين، فأسلفكماه، فتبتاعان به متاعاً من متاع العراق، ثم تبيعانه بالمدينة، فتؤديان رأس المال الى أمير المؤمنين ويكون الربح لكما. فقالا: وددنا ذلك. ففعل، وكتب الى عمر بن

الخطاب أن يأخذ منهما المال. فلما قدما باعا فأربحا، فلما دفعا ذلك الى عمر قال: أكل الجيش أسلفه مثل ما أسلفكما؟ قالا: لا، فقال عمر بن الخطاب: أبنا أمير المؤمنين فأسلفكما، أدّيا المال وربحه. فأما عبدالله فسكت، وأما عبيد الله فقال: ما ينبغي لك يا أمير المؤمنين هذا،لو نقص هذا المال او هلك لضمناه. فقال عمر: أدّياه، فسكت عبد الله وراجعه عبيدالله، فقال رجل من جلساء عمر: يا أمير المؤمنين لو جعلته قراضاً، فقال عمر: قد جعلته قراضاً، فأخذ عمر رأس المال ونصف ربحه، واخذ عبدالله وعبيد الله ابنا عمر بن الخطاب نصف ربح المال) (البيهقي, 183/6 رقم 11605).

5- التوسع في الفتوحات في عهده: ويقصد بها نشر الإسلام ثم حصول بيت مال المسلمين معها على أموال عظيمة, وقد حصل ذلك في زمن الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه , فزادت أموال الفيئ والغنائم والخراج عما كانت عليه في زمن الخليفة أبي بكر الصديق رضي الله عنه وذلك بسبب: - توسع المناطق المفتوحة المتمتعة بموارد اقتصادية كبيرة ، وعناية قادة الفرس والروم بمظاهر الأبهة والعظمة حيث حاز المسلمون منهم أموالاً كثيرة عن طريق سلب القادة , فقد غنم المسلمون ما يصل في بعض الأجيان إلى 1500درهم و30000 درهم. وأما أملاك كسرى وأهله فد بلغت 7000000 درهم حيث جعلت لبيت مال المسلمين ومنها بساط كسرى وهو 3600 ذراع مربعة أرضه مفروشة بالذهب وموشّى بالفصوص وفيه رسوم ثمار بالجواهر، وورقها بالحرير، وفيه رسوم للماء الجاري بالذهب، وقد بيعت بعشرين ألف درهم 20,000 درهم) . وأما الغنائم من الذهب والفضة والمجوهرات العظيمة فقد بلغ خمس جلولاء ستة ملايين درهم (عامر جلعوط, ص 89) وكان أعظم الغنائم هي أرض السواد التي وقفها عمر للدولة ولم يقسمها رضي الله عنه وأصبحت تلك الأراضي بما يعرف بالأملاك السلطانية أو الأميرية.

تطوير الأوضاع الاقتصادية والمالية في عهد الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه:

بعد وفاة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، تمت البيعة لخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنهما وكان النظام المالي قد تطور واستقر إلى حد كبير بإدارة عمر وحكمته، ثم تولى عثمان رضي الله عنه الخلافة، وهو صاحب تاريخ في تمويل الدولة الإسلامية في عهده حيث كان رضي الله عنه تاجراً يعلم حقيقة التجارة مع الله تعالى ومع عباده (عامر جلعوط , ص 36).

المنهج المالي العام لعثمان بن عفان الذي أدى إلى تطور الأوضاع الاقتصادية في عصره.

1- المنهج المالي العام في عهد الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه: كان عثمان رضي الله عنه لم يغير شيئاً من سياسة عمر رضي الله عنه المالية، إلا أنه سمح بجمع الثروات وبناء القصور. ويمكن للباحث أن يوجز المنهج المالي العام الذي اتبعه عثمان بن عفان رضي الله عنه في إدارة بيت مال المسلمين في عهده وفق ما يلي: (عامر جلعوط، ص 37).

- عدم التأخر في توزيع حقوق المسلمين من بيت المال حسب وارد بيت المال لأنه مُلك لهم فحسب ما يرد إليه يصدر لهم. استماع عثمان رضي الله عنه شكوى أهل الكتاب حول أوضاعهم في الدولة الإسلامية والنظر في شكواهم مع وجود البينة على ذلك، والوفاء بالعهد.
- عدم تكليف مواطني الدولة الإسلامية فوق طاقتهم، ولو كان على حساب تخفيض الموارد المالية. التحذير من سن الطرق المحرمة كي لا يشارك من سنَّها الظلمة عبر التاريخ في إثم ومعصية سلب ونهب وخيانة الحق العام عبر الباطل. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها

وأجر من عمل بها بعده من غير أن ينقص من أجورهم شيء ومن سن في الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من بعده من غير أن ينقص من أوزارهم شيء » (مسلم , 704/2 , رقم 1017).

- الوصية بأهل الذمة في أخذ ما لهم من حق وأداء عليهم دون ظلمهم: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (ألا من ظلم معاهدا أو انتقصه أو كلفه فوق طاقته أو أخذ منه شيئا بغير طيب نفس منه فأنا حجيجه يوم القيامة) (البيهقي , 344/9، رقم 18731).
- الوصية بالضعفاء وعلى الخصوص اليتيم: ومما يؤكد على هذا المنهج , توجيهه رضي الله عنه لعمّال الخراج في كتب أرسلها إليهم بعد توليه الخلافة جاء في أول كتاب منها: (أما بعد، فإن الله خلق الخلق بالحق، فلا يقبل إلا الحق، خذوا الحق وأعطوا الحق به والأمانة الأمانة، قوموا عليها، ولا تكونوا أول من يسلبها، فتكونوا شركاء من بعدكم إلى ما اكتسبتم والوفاء الوفاء، لا تظلموا اليتيم ولا المعاهد، فإن الله خصم لمن ظلمهم) (الطبري ,245/4).

2- إعلان قواعد المالية في جباية الزكاة: بعد تولية الخلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه أعلن قواعد مالية مهمة فيما يتعلق بالزكاة وجبايتها حيث تقوم هذه القواعد على الأمور التالية (عامر جلعوط, ص 39).

- بداية سنوية الزكاة: اشترط عثمان بن عفان رضي الله عنه لأداء الزكاة عدا الزروع والثمار أن يكون قد مرّ حول كامل. روي عن أبي عُبيد في الأموال: عن السائب بن يزيد، قال: سمعت عثمان بن عفان يقول: هذا شهر زكاتكم، فمن كان عليه دين فليؤده، حتى تخرجوا زكاة أموالكم، ومن لم تكن عنده لم تطلب منه، حتى يأتي بها تطوعا، ومن أخذ منه حتى يأتي هذا الشهر من قابل قال إبراهيم (يعني إبراهيم بن سعد : أراه يعني شهر رمضان قال أبو عبيد وقد روي في بعض الأثر

ولا أدري عن من هو أن هذا الشهر الذي أراده عثمان هو المحرم (أبي عبيد ، ص 535 , رقم 1247).

- عدم الثني في الزكاة: وهذا موجود منذ زمن الرسول واستمر على ذلك. التدقيق في حسابات الزكاة، فكل من وجب في ذمته دين علّه أن يعيده إلى دائنه كي تؤخذ الزكاة كاملة منه ووفاءً للدائن وتسهيلاً للحساب المالي الخاضع للزكاة.
- وجوب الصدقة في الدّين والحث على وفائه لزيادة السيولة المالية, ولخفض مخاطره.
- صرف التوهم بعدم وجوب الزكاة بالمال الباطن مثل أموال الذهب والفضة والتجارة حيث لا تجبى تلك الأموال لبيت المال إلا إذا أتى بها أصحابها تطوعاً. الأموال الظاهرة كصدقة الماشية تؤخذ سواء أحب أصحابها أم كرهوا، وإن الأحكام تقع على الظاهر والباطن هو أمانة عند الناس.

تطوير الأوضاع الاقتصادية والمالية في عهد الخليفة الراشد علي بن أبي طالب رضي الله عنه:

ورث الخليفة الراشد علي بن أبي طالب رضي الله عنه نظاماً مالياً يحتاج إلى بعض الإصلاحات الضرورية , فعلى سبيل المثال كان لا بد من تغيير أدوات السلطة التنفيذية ليتمكن من تطبيق سياسته الإصلاحية. وكان رضي الله عنه عاد بسياسة العطاء إلى زمن أبي بكر الصديق رضي الله عنه لأنه يرى المساواة في العطاء بخلاف عمر الذي يرى المفاضلة , وأعني المساواة في العطاء بين المسلمين العرب منهم والموالي، قال في خطبته بعد توليه الخلافة بقوله: (ألا لا يقولن رجال منكم غدا قد غمرتهم الدنيا فاتخذوا العقار، وفجروا الأنهار، وركبوا الخيول الفارهة، واتخذوا الوصائف الروقة ، فصار ذلك عليهم عارا وشنارا، إذا ما منعتهم ما كانوا يخوضون فيه، وأصرتهم إلى حقوقهم التي يعلمون، فينقمون ذلك، ويستنكرون ويقولون: حرمنا ابن أبي طالب حقوقنا). فكانت تلك أهم الخطوات الإصلاحية لإعادة التوازن للمجتمع الإسلامي الذي بدأ يختلّ، وتتسع الهوة فيه بين الغني

والفقير وبين العربِ والموالي. وكان للخليفة الراشد علي بن أبي طالب إسهامات بارزة، في انتهاج سياسة اقتصادية ومالية في عهده شكلت في مضمونها حجر الأساس في الفكر الاقتصادي الإسلامي. (رحيم علي صياح, ص1).

المنهج المالي لعلي بن أبي طالب الذي أدى إلى تطور الأوضاع الاقتصادية في عصره.

1 – توزيع العطاء, مساواة بين المسلمين: ومما يؤكد على ذلك قوله لأصحابه عند ما أتى بيت المال بعد استلامه من عثمان رضي الله عنه، فقال: افتحوا هذا الباب، فلم يقدر على المفاتيح، فقال: اكسروه، فكسر باب بيت المال، فقال: أخرجوا المال، فجعل يعطي الناس (الطبري , (4/430-431).

2 – توزيع جميع ما كان في بيت مال المسلمين: كان الخليفة الراشد علي بن أبي طالب رضي الله عنه لم يكن حريصاً على تعبئة وتخزين بيت مال المسلمين، بل كان زاهداً الدنيا، ولو كان ذلك سيؤثر على خفض الاحتياطى المالي: حيث قالوا له يوماً: يا أمير المؤمنين امتلأ بيت مال المسلمين من صفراء وبيضاء، فقال: (الله أكبر) ثم قام على بيت مال المسلمين وقال بعد توزيع كل ما في بيت المال (يا صفراء يا بيضاء غرّي غيري)، وأمر بنضحه وصلى ركعتين (عامر جلعوط , ص 49).

3 – العمل على إغناء الرعية ما وجد لذلك سبيلاً : كان رضي الله عنه يسلك على سياسة الإغناء للرعية متى توفرت أسباب ذلك فكلما جاء بيت المال موارد جديدة أعطاهم حتى روي أنه أعطى العطاء في سنة ثلاث مرات, ثم أتاه مال من أصبهان, فقال: اغدوا إلى عطاء رابع وإني لست بخازنكم, فأخذها قوم وردها قوم, (ا أبي عبيد ، ص 344, رقم 673) وخطب علي رضي الله عنه في الناسَ فقال: (أيها الناس, والله الذي لا إله إلا هو, ما زريت (مقاييس اللغة (3/52) من مالكم قليلاً ولا كثيراً إلا هذه) وأخرج قارورة من كم قميصه فيها طيب وقال: أهدى إلي دهقان (القلعجي 1/30)

وقال: ثم أتى بيت المال وقال: خذوا، وأنشأ يقول :أفلح من كانت له قوصرّة (لسان العرب 104/5) يأكل منها كل يوم تمرة (عامر جلعوط , ص 49-50).

4 – الاهتمام بالخراج: ومما يؤكد على ذلك خطابه رضي الله عنه لولاته ومن ذلك: استعمل علي بن أبي طالب رضي الله عنه رجلاً على عكبراء فقال لي: –وأهل الأرض معي يسمعون– انظر أن تستوفي ما عليهم من الخراج. وإياك أن ترخص لهم في شيء وإياك أن يروا منك ضعفا، ثم قال: رح إلي عند الظهر، فرحت إليه عند الظهر فقال لي: إنما أوصيتك بالذي أوصيتك به قدام أهل عملك لأنهم قوم خدع، انظر إذا قدمت عليهم فلا تبيعن لهم كسوة شتاء ولا صيفا، ولا رزقا يأكلونه، ولا دابة يعملون عليها، ولا تضربن أحدا منهم سوطا واحدا في درهم، ولا تقمه على رجله في طلب درهم، ولا تبع لأحد منهم عرضا في شيء من الخراج؛ فإنا إنما أمرنا أن نأخذ منهم العفو. فإن أنت خالفت ما أمرتك به يأخذك الله به دوني وإن بلغني عنك خلاف ذلك عزلتك. قال قلت إذن أرجع إليك كما خرجت من عندك. قال: وإن رجعت كما خرجت. قال فانطلقت فعملت بالذي أمرني به، فرجعت ولم أنتقص من الخراج شيئا (أبي يوسف, ص 25).

الخاتمة:

الحمد لله على إحسانه والشكر له على توفيقه وامتنانه، ثم الصلاة والسلام على من لا نبي بعده نبينا محمد بن عبد الله وعلى آله وأصحابه والتابعين له بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد: فهذه خاتمة البحث بعنوان: تطوير الأوضاع الاقتصادية والمالية في عهد الخلفاء الراشدين. وقد توصل الباحث إلى النتائج والتوصيات التالية. ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث: –

- قام الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم بتطوير المؤسسة المالية وتنظيم القواعد والمبادئ وزيادة الموارد وترشيد الإنفاق.
- ظهور دور النشاط الاقتصادي والمالي الذاتي في عهدهم.

- ومن أهم التوصيات: -
- يوصي الباحث باتباع سياسات وتنظيمات الخلفاء الراشدين في تطوير الاقتصاد الإسلامي فلن يصلح اقتصادنا إلا بما صلح به أوله.
- مازال البحث في تطوير الأوضاع الاقتصادية والمالية في عهد الخلفاء الراشدين بحاجة إلى بحوث تكشف ما اندثر من اقتصادها، وعلى وجه التحديد هل كان لاقتصاد الإسلامي قدرة لمنافسة الاقتصاد الحديث.

الخلاصة:

تطوير الأوضاع الاقتصادية والمالية في العهد النبوي والخلفاء الراشدون يمثل النموذج الأول لتطبيقات الاقتصاد الإسلامي والأكثر تعبيراً عن مقاصده والأكثر تحقيقاً لأهدافه وغاياته، حيث شملت تلك التطبيقات كافة الأنشطة الاقتصادية والمالية وما يرتبط بها من معاملات، وذلك وفقاً للضوابط الشرعية المنظمة لتلك الأنشطة والحاكمة لتلك المعاملات. وكل عهد في هذه العهود الأربعة له دور ملموس في تطوير الاقتصادي والمالي وبالأخص بالذكر عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه حيث كثرت فيه الفتوحات فزادت أموال الفيئ والغنائم والخراج عما كانت عليه في عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه وذلك بسبب: توسع المناطق المفتوحة المتمتعة بموارد اقتصادية كبيرة، وعناية قادة الفرس والروم بمظاهر الأبهة والعظمة حيث حاز المسلمون منهم أموالاً كثيرة عن طريق سلب القادة , فقد غنم المسلمون ما يصل في بعض الأجيان إلى 1500درهم و30000 درهم، واستمر الأمر هكذا في عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه ولم يغير شيئاً من سياسة عمر المالية، إلا أنه سمح بجمع الثروات وبناء القصور ووضع قواعد المالية في جباية الزكاة وغيرها من الأمور التي أدت إلى تطور الاقتصادية والمالية. أما في العهدي أبوبكر الصديق وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما فهناك تطور الأوضاع الاقتصادية والمالية لكن ليس كمثل العهدين السابقين حيث كان أبوبكر مشغول بحرب أهل الردة وقمع

المتنبئين وغيرها، وعلي بن أبي طالب مشغول بالفتنة الداخلية التي أعقبت مقتل عثمان بن عفان رضي الله عنهم أجمعين وتوحيد صف المسلمين وغيرها.

شكر وتقدير:

يتقدم الباحث SAHEED ISMAIL ALAMU بالشكر إلى قسم الفقه وأصول الفقه، عبد الحميد أبو سليمان كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا، لإعطاء بيئة مواتية لإجراء وبناء فكرة هذا المقال.

تضارب المصالح:

يعلن ويعترف الباحث SAHEED ISMAIL ALAMU بعد وجود تنافس في المصالح المالية أو الشخصية أو غيرها فيما تتعلق بكتابة هذا المقال.

مساهمات الباحث:

صمم (SAHEED ISMAIL ALAMU) هذه الدراسة وجمع بعض الدراسات السابقة لكتابة هذا المقال

RFFERENCE:

Abu Ubayd, al-Qasim ibn Sallam. (n.d.). ***Kitab al-Amwal*** (A. A. S. ibn Rajab, Ed.). Dar al- Huda al-Nabawi.

Al-'Ayni, B. al-D. M. ibn A. (n.d.). ***'Umdat al-Qari Sharh Sahih al-Bukhari***. Dar al-Kutub al- 'Ilmiyyah.

Al-Bayhaqi, A. ibn al-H. ibn A. (n.d.). ***Al-Sunan al-Kubra***. Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.

Al-Bukhari, M. ibn I. (n.d.). ***Al-Jami' al-Musnad al-Sahih***. Dar Ibn Kathir.

Al-Nisaburi, M. ibn al-Hajjaj. (n.d.). ***Sahih Muslim***. Dar Ibn Kathir.

Al-Suyuti, J. al-D. (n.d.). ***Tarikh al-Khulafa'***. Dar Ibn Hazm.

Al-Tabari, M. ibn J. (n.d.). ***Tarikh al-Tabari***. Dar al-Ma'arif.

Al-Tamimi, A. ibn A. (n.d.). ***Musnad Abi Ya'la*** (H. S. Asad, Ed.). Dar al-Ma'mun li al-Turath.

Al-Tha'labi, A. Y. Y. ibn I. (1984). ***Al-Kharaj*** (M. al-Baji, Ed.). Dar Bu Salamah li al-Tiba'ah wa al-Nashr wa al-Tawzi'.

Ibn al-Athir, A. ibn A. al-K. (n.d.). ***Al-Kamil fi al-Tarikh*** (A. al-Qadi, Ed.). Dar al-Kutub al- 'Ilmiyyah.

Ibn Faris, A. Z. (n.d.). ***Muqayis al-Lughah***. Dar Ihya' al-Turath al-'Arabi.

Ibn Kathir, I. ibn U. al-Dimashqi. (n.d.). ***Al-Bidayah wa al-Nihayah***. Dar Ibn Kathir.

Ibn Khaldun, A. al-R. al-Maghribi. (n.d.). ***Tarikh Ibn Khaldun***. Dar al-Kitab al-Lubnani.

Ibn Manzur. (n.d.). ***Lisan al-'Arab***. Dar al-Ma'arif.

Ibn Muflih, S. al-D. M. ibn M. al-Maqdisi. (n.d.). ***Kitab al-Furu'*** (A. al-Turki, Ed.). Mu'assasat al-Risalah.

Jal'ut, A. (2012). ***Fiqh al-Mawarid al-'Ammah li-Bayt al-Mal***. General Council for Islamic Banks and Financial Institutions.

Jal'ut, A. (2013). ***Fiqh al-Iqtisad al-Mali: Al-Siyasa al-Maliyyah fi 'Asr al-Khulafa' al- Rashidin***. General Council for Islamic Banks and Financial Institutions.

Qal'ahji, M. R. (1996). ***Mu'jam Lughat al-Fuqaha'***. Dar al-Nafa'is.

Sayyah, R. A. (2019). The economic and financial policy of Imam Ali ibn Abi Talib. ***Journal of the College of Basic Education for Human Sciences***, (43), University of Babylon.